

اثر السياستين التجارية والاستثمارية في اداء المصارف التجارية في العراق للمدة 1990-2012 (مصرف الرافدين العراقي نموذجاً)

مسلم قاسم حسن
مدرس
قسم المحاسبة، جامعة كوية
اقليم كردستان العراق

المستخلص

للمصارف التجارية دور في عملية التنمية الاقتصادية، لا بد الاشارة الى البيئة الاقتصادية التي تعكس اداء المصارف التجارية من جهة، والسياسات الاقتصادية التي تؤثر فيها من جهة اخرى، اذ يسعى البحث للتعرف على اداء المصارف التجارية من خلال تقييم كفاءة الاداء للمؤشرات المالية للمصارف التجارية، فضلاً عن اثر السياستين التجارية والاستثمارية في اداء المصارف التجارية لعينة البحث، وذلك باستخدام الطرق الاحصائية لقياس تلك الاثر، مستنداً الى فرضية رئيسية مفادها ان السياستين التجارية والاستثمارية لها تأثيرات متفاوتة في اداء المصرف التجاري، وتوصل البحث الى ان الميزان التجاري واجالي الاستثمارات من أكثر المتغيرات تأثيراً في اداء المصرف التجاري، ومن ثم الاستثمارات والمقترحات.

الكلمات الدالة: السياسة التجارية، السياسة الاستثمارية، المصارف التجارية.

1. المقدمة

تعد المصارف التجارية احدى الركائز الاساسية في بناء هيكل الاقتصاد البولة، وقد ازدادت اهميتها في العصر الحديث واصبحت تشكل فيما بينها اجمرة فعالة يُعتمد عليها في تطوير وتتمية مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، حيث تكمن آلية عمل المصارف التجارية في تجميع المدخرات والاموال من الافراد والمؤسسات وتوظيفها في مجالات

1.2 مشكلة البحث

تكمين في التساؤلات الاتية:

1. كيف يتم تقييم الاداء المالي للمصرف التجاري؟
2. هل للمصارف التجارية دور في تفعيل التنمية الاقتصادية؟
3. مدى تأثير متغيرات السياسة التجارية في اداء المصرف التجاري؟
4. هل تؤثر متغيرات السياسة الاستثمارية في اداء المصرف التجاري؟

1.3 هدف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاتي:-

1. دور المصارف التجارية في التنمية الاقتصادية، من حيث الاهمية والاهداف والوظائف.
2. واقع القطاع المصرفي العراقي خلال المدة البحث.
3. تقييم كفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية خلال المدة.

تجارية واستثمارية، الامر الذي يتطلب القيام بعملية تقييم اداء المصارف التجارية التي تعتبر من اهم العمليات التي تمكن من الوصول الى حقيقة الاداء الذي تمارسه المصارف التجارية، فضلاً عن ان عمل المصارف التجارية تعتمد على المناخ الاقتصادي السائد في البلد وطبيعة السياسات المتبعة فبدون سياسات اقتصادية مستقرة لا يمكن تحقيق اداء جيد للمصارف التجارية، لذا لا بد الاشارة الى السياسات الاقتصادية التي تحيط بعمل المصارف التجارية وللكشف عن مدى تأثير تلك السياسات في اداء المصارف التجارية.

1.1 اهمية البحث

للمصارف التجارية دوراً استراتيجياً في تنفيذ السياسات الاقتصادية، مما يتطلب

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 1 (2019)

ورقة بحث منتظمة نشرت في 2019/3/31

البريد الإلكتروني للباحث: muslim.qasim@koyauniversity.org

حقوق الطبع والنشر © 2017 أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الايداعي النسبي - CC BY-NC-ND 4.0

المركزي العراقي، وكذلك منشورات المؤسسات الدولية كصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي.

2. الاطار النظري للمصارف التجارية وتقييم كفاءة الاداء المالي للمصرف التجاري

سيتم التطرق الى مفهوم المصارف التجارية، اهميتها و وظائفها وكذلك واقع القطاع المصرفي العراقي، فضلاً عن مؤشرات التقييم المالي للمصارف التجارية وصولاً الى المؤشرات المالية لعينة البحث.

2.1 ماهية المصارف التجارية

2.1.1 مفهوم المصارف التجارية اهميتها ، اهدافها و وظائفها

تعرف بانها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بقبول الودائع بأنواعها (الجارية، التوفير، الأجل) من جهة، وتمنح القروض بأشكاله المتنوعة لمن يطلبها مقابل تقديم ضمانات اللازمة ودفع الفوائد المستحقة على القروض من جهة اخرى، اي انها تمارس عمليات التمويل الداخلي والخارجي، فضلاً عن مساهمتها في عمليات تنمية الادخار والاستثمار بكافة اشكاله، وقد عرفته المادة الاولى من قانون البنك المركزي العراقي الصادر بالأمر (رقم 56، لسنة 2004) الشركة الحائزة على ترخيص بموجب قانون المصارف يخول بممارسة الاعمال المصرفية او غيرها من الانشطة المصرفية الاخرى، لنا تعد مصدراً مهماً في تنفيذ السياسة النقدية للدولة وبشكل فاعل يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، (يجي، 2001، 89). اما بخصوص اهدافها، تتمثل بالربحية باعتبارها مشاريع راسالية هدفها الاساسي هو تحقيق وتعظيم الربح بأقل تكاليف ممكنة من خلال قيامها بتقديم الخدمة المصرفية وانشاء ما يسمى بنقود الودائع، وكذلك السيولة التي تعبر عن قدرة المصرف على مواجهة التزاماته في تلبية طلبات المودعين لديه وتلبية طلبات الائتمان، ويمكن التمييز بين نوعين من السيولة، الاولى سيولة حاضرة وهي عبارة عن كمية النقود الموجودة لدى المصرف في خزائنه او حسابه لدى البنك المركزي او في الشيكات تحت التحصيل، والثاني سيولة شبة نقدية والتي تتكون من مجموعة الاصول المالية التي يمكن تحويلها الى سيولة تامة بعد اخضاعها لاجراءات معينة تضم كل من اذونات الخزنة، الكمبيالات المخصومة والاوراق المالية المتكونة من اسهم وسندات، (النعمي، 2005، 32). وبالنسبة لوظائفها، فهي تتمثل بالاعتمادات المستندية ويتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، حيث يتم تسوية الالتزامات بين المستورد والمصدر، وكذلك تتمثل بالاوراق المالية التجارية فهي قد تدخل بائعة او مشتريه للاوراق المالية في السوق المالي سواء لحسابها او لحساب

4. قياس اثر السياستين التجارية والاستثمارية في اداء المصارف التجارية باستخدام الاساليب الاحصائية للقياس الاقتصادي.

1.4 فرضيات البحث

انطلاقاً من الفرضية الرئيسية مفادها ان متغيرات السياستين التجارية والاستثمارية لها تأثيرات متفاوتة في اداء المصرف التجاري، يمكن ان نستنتج الفرضيات الفرعية الآتية:

1. اجالي الصادرات ترتبط بعلاقة طردية وذات دلالة معنوية احصائية مع مؤشرات الاداء في المصارف التجارية.
2. توجد علاقة طردية وبدلالة معنوية احصائية بين اجالي الاستيرادات و مؤشرات الاداء في المصارف التجارية.
3. الميزان التجاري ترتبط بعلاقة طردية وذات دلالة معنوية احصائية مع مؤشرات الاداء في المصارف التجارية.
4. اجالي الادخار ان زيادتها تؤدي الى تحسين اداء المصارف التجارية وبالتالي فانها يرتبطان بعلاقة طردية فيما بينهما وبدلالة معنوية احصائية.
5. اجالي الاستثمار ترتبط بعلاقة طردية وذات دلالة معنوية احصائية مع مؤشرات الاداء المصارف التجارية.
6. فجوة الموارد هناك علاقة عكسية بينها وبين مؤشرات الاداء في المصارف التجارية، فكلما اتسعت الفجوة انعكس ذلك سلباً على الاداء.

1.5 حدود البحث

تتضمن الحدود الزمنية والتي تشمل مدة الدراسة 23 سنة (1990-2012)، اما المكانية حيث تناول المصرف التجاري (الرافدين) باعتباره اهم واقدم المصارف التجارية العراقية. يعد مصرف الرافدين اقدم مصرف تجاري عراقي ممول بالكامل براس مال مدفوع من الخزينة العامة، و تم تاسيسه بموجب القانون 33 لسنة 1941، بهدف تجميع الامول واعادة استثمارها وتحقيق الارباح والاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية ويميز هذا المصرف بالخبرة الطويلة والانتشار الواسع من حيث عدد الفروع في جميع محافظات العراق (www.rafidain-bank.gov.iq).

1.6 بيانات البحث

تم الاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري (الرافدين) عينة البحث لاحتساب مؤشرات الاداء فيها، اما بخصوص بيانات السياستين التجارية والاستثمارية، فقد تم الاعتماد على عدد من المصادر من بينها النشرات والتقارير السنوية التي تصدرها البنك

(5.2%) من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك لاستجابة المصارف لاعام البنك المركزي العراقي بشأن زيادة رؤوس امولها ليصل الحد الادنى الى (250) مليار دينار في غضون ثلاثة سنوات ابتداء من 2010/6/30، وقد بلغ عدد المصارف التي باشرت بزيادة رؤوس امولها المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية (3) مصارف في سنة 2015 ليصل عدد المصارف الى (26) مصرفاً تبلغ لرؤوس امولها من (250) مليار دينار الى أكثر من الحد الادنى البالغ (250) مليار دينار، ابتداء من سنة 2010 الى 2015 /12/31، فيما بقي (27) مصرفاً على نفس حجم رؤوس امولها اقل من الحد الادنى، (www.cbi.iq) وكما هو موضح في جدول (2).

جدول (2): رؤوس الاموال لمصارف العراق (2014-2015) ترليون دينار

التفاصيل	الاهمية النسبية %				نسبة التغير %	نسبة رؤوس الاموال الى الناتج المحلي الاجمالي %
	2014	2015	2014	2015		
رؤوس اموال المصارف	10.1	9.1	100	100	10.9	5.2
حكومي	2.2	1.5	16.5	21.8	46.7	1.1
خاص	7.9	7.6	83.5	78.2	3.9	4.1
الناتج المحلي الاجمالي	192.4	258.9			-25.7	

المصدر: التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015 ، 19، www.cbi.iq.

2.2 تقييم كفاءة الاداء المالي لمصرف الرافدين التجاري للمدة 1990-2012

سيتم التعرف على مفهوم تقييم كفاءة الاداء المالي واهميته في المصارف التجارية، والمؤشرات المالية المستخدمة في التقييم.

2.2.1 مفهوم تقييم كفاءة الاداء المالي واهميتها في المصارف التجارية

يعمل نظام تقييم الاداء على تفسير الانحرافات في نتائج التنفيذ الفعلي، والتي تكتشف عن طريق مؤشرات الاداء المالي وتحليل مسبباتها بدقة وموضوعية، فضلاً عن ايجاد الحلول اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات بما يحقق نتائج جيدة للاداء مستقبلاً اما من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة لتنفيذ العمليات او بالترشيح العملي لنظام التقييم

عملائها، فضلاً عن شراء وبيع العملات الاجنبية وذلك اما بالاسعار المحددة من قبل المصرف المركزي او سوق الصرف، وتقوم ايضاً بتحصيل الشيكات الواردة من العملاء وتقديم الخدمات الاستثمارية لهم، بالاضافة الى ذلك تقوم بتقديم الاستشارات المالية والارشاد لعملائها في كل ما يواجه مشروعاتهم من صعوبات ومشكلات، والمساهمة في وضع الحلول المناسبة لها بما يحقق للمصارف التجارية دوراً بارزاً في الاسهام بتطوير الاقتصاد الوطني فضلاً عن الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري الذي يبين جميع السياسات الخاصة به والجدول اذناه يوضح ذلك (النعمي، 2005، 34).

جدول(1): هيكل الجهاز المصرفي التجاري-الميزانية العامة

المطلوبات (مصار الاموال)	الموجودات (استخدامات الاموال)
الودائع (حسابات جارية، ودائع ادخارية)	النقد (في الصندوق ولدى المصارف)
قروض مستلمة	قروض ممنوحة
راس المال المدفوع	الاستثمارات
الاحتياطيات	الموجودات الثابتة
مجموع المطلوبات (الحسابات المتقابلة)	مجموع الموجودات (الحسابات المتقابلة)
التزامات المتعاملين مع المصرف لقاء العمليات المصرفية (لها مقابل)	التزامات المتعاملين مع المصرف لقاء العمليات المصرفية (لها مقابل)

المصدر: يحيى، 2001، 122.

2.1.2 واقع القطاع المصرفي العراقي

يتكون القطاع المصرفي العراقي من (58) مصرفاً، (7) مصارف حكومية، تشمل مصرفين حكوميين هما الرشيد والرافدين وخمس مصارف حكومية متخصصة، و(51) مصرفاً اهلياً (خاصاً)، ومن ضمنها(8) مصارف اسلامية، و(15) مصارف مشاركة مع مصارف اجنبية، حتى نهاية 2014 وفقاً لنشرات البنك المركزي العراقي، اذ بلغت اجمالي رؤوس اموال المصارف العراقية في سنة 2015 (10.1) ترليون دينار، منها (2.2) ترليون دينار للمصارف الحكومية واهمية نسبية (21.8%) في حين بلغت هذه النسبة في المصارف التجارية (78.2%) برؤوس اموال قدرها (7.9)، ترليون دينار، مقارنة مع (9.1) ترليون دينار لاجمالي رؤوس اموال للمصارف العاملة في العراق في نهاية عام 2014، وكانت نسبة التغير لرؤوس الاموال لسنة 2015 (10.9%) مقارنة بسنة 2014، اذ ارتفعت لمدة المقارنة بمقدار (1) ترليون دينار، مسجلة نسبة

2.2.2.2 مؤثر السيولة

تعد من اهم السّات الحيوية التي تتميز بها المصارف التجارية عن الوحدات الاقتصادية الاخرى، تقيس هذه النسبة نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول في المصرف التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني توفر ارصدة نقدية من دون تشغيل لى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعنى مواجهة المصرف التجاري لاطار عدة مثل خطر السحب والتمويل، ويمكن توضيح المؤشر في المعادلة ادناه، (هادي، 2008، 38).

مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات = [النقدية ÷ إجمالي الموجودات] × 100

2.2.2.3 مؤثر ملاء راس المال

تسعى المصارف التجارية توفير رؤوس اموال كافية لتغطية احتياجاتها من الاصول الثابتة كالمعدات والتجهيزات التي تضمن لها تحقيق الارباح، وايضاً لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الاموال، اذ يبين هذا المؤشر مدى اعتماد المصرف التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدراً من مصادر التمويل، ومدى قدرة المصرف على رد الودائع من الاموال المملوكة له، وان ارتفاع هذا المؤشر يعني توفير الحماية اللازمة لاموال المودعين، والمعادلة ادناه يوضح هذه المؤشر (النعمي، 2005، 57). مؤشر حق الملكية الى اجمالي الودائع = [حق الملكية ÷ إجمالي الودائع] × 100

2.2.2.4 مؤثر توظيف الاموال

يقس هذا المؤشر الاداء المصرف التجاري في استخدام الاموال المتاحة، ونتاجية العالة، والعائد الذي حققه المصرف نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة، فضلاً عن هذا المؤشر يبين كفاءة المصرف في الاستثمار، وكلما ارتفع هذا المؤشر ادى الى زيادة الايرادات التي يحصل عليها المصرف من الاستثمارات المختلفة، لذا على المصرف متابعتها وتطويرها باستمرار ليحقق له افضل النتائج، ويمكن توضيح هذا من خلال المعادلة ادناه، (الغزوي، 2002، 87).

مؤشر اجمالي الايرادات الى اجمالي الاستثمارات = [اجمالي الايرادات ÷ اجمالي الاستثمارات] × 100
والجدير بالذكر القول انه تم تقييم اداء مصرف الرافدين التجاري من خلال تطبيق المؤشرات اعلاه وللمدة 1990-2012. وهذا ما يوضحه جدول (3) ادناه:، (عطو، 2002، 92-94).

المطبق، اذ تتمثل عملية تقييم الاداء بمجموعة من المؤشرات التي تستخدم في تحديد قيمة ومدى تحقيق الاهداف التي وضعت الوحدة الاقتصادية من اجلها، اي قياس مقدار ما يتحقق من عوائد وارباح، وكذلك يعبر تقييم الاداء المالي عن العملية التي يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط اي وحدة اقتصادية تهتم في تحديد الانشطة التشغيلية والمالية للوحدة الاقتصادية ذاتها وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الاداء المالي، (الكرخي، 2000، 42). بالنسبة لاهميته في المصارف التجارية، اذ يساعد في الكشف عن التطور الذي يحققه المصرف التجاري في مسيرته نحو الافضل او العكس، وذلك من خلال نتائج الاداء الفعلي زمنياً في المصرف من مدة الى اخرى، ومكانياً بالمصارف المماثلة الاخرى، ويظهر تقييم الاداء المركز الاستراتيجي للمصرف التجاري ضمن اطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها، ومن ثم تحديد الاولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للمصرف، ويساعد التقييم في الافصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الاهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف التجاري، ويقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الادارية عن اداء المصرف التجاري، وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني، وكذلك يوضح تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف التجاري، (الشاع، 1994، 16)

2.2.2.2 المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم كفاءة الاداء المالي للمصرف التجاري

تعد المؤشرات المالية من اهم الاسس التي تقوم عليها عملية تقييم الاداء في المصارف التجارية، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية وقايتها على قياس الاداء بشكل سليم، لذا سننظر الى اهم تلك المؤشرات وأكثرها استخداماً في التقييم المالي للمصارف التجارية، (الخلو، 2007، 226).

2.2.2.1 مؤثر الربحية

تعد من اهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم اداء المصارف التجارية، اذ يعمل على قياس كفاءة استخدام الاموال، ويسعى المصرف التجاري دائماً على زيادته بما يتناسب مع حجم الاخطار التي يتحملها مساهمو المصرف، ويوضح هذا المعدل ما حققته كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الارباح (العائد) التي حققها المصرف، والمعادلة ادناه يوضح هذه المؤشر، (ال آدم، 2000، 6).

معدل العائد الى حق الملكية = [صافي الارباح بعد الضرائب ÷ حق الملكية] × 100

جدول (3) : مؤشرات الاداء المالي لمصرف الرافدين (1990-2012)

المؤشرات السنوات	مؤشر الربحية (%)	مؤشر السيولة (%)	مؤشر ملاءة رأس المال (%)	مؤشر توظيف الاموال (%)
1990	35.36	12.72	7.38	5.6
1991	29.10	14.71	7.13	5.26
1992	23.72	21.7	5.24	4.91
1993	20.20	34.67	3	5.68
1994	29.27	22.34	0.74	3.65
1995	119.02	29.12	0.88	3.86
1996	58.79	14.69	1.12	4.43
1997	124.31	18.91	0.99	5.81
1998	112.63	14.93	0.81	5.41
1999	181.13	14.85	0.77	5.89
2000	180.39	14.47	1.26	8.86
2001	148.07	15.81	1.26	7.73
2002	164.46	14.83	1	7.47
2003	101.24	57.4	0.94	8.47
2004	14.66	210.96	0.46	4.5
2005	154.04	314.02	0.61	8.32
2006	813.53	296.02	3.83	13.43
2007	973.27	53.51	4.91	42.14
2008	206.50	66.04	4.3	31.43
2009	208.83	70.12	4.44	38.52
2010	214.01	74.58	5.13	45.09
2011	248.92	324.55	4.67	38.35
2012	251.45	289.47	6.54	39.01

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الرافدين

www.rafidain-bank.gov.iraq.

يتضح من الجدول (3) ان مؤشر الربحية قد بلغ 35.36% سنة 1990، وفي السنوات اللاحقة شهد انخفاضاً ملحوظاً ليبلغ 20.20% في سنة 1993، بسبب الارتفاع الكبير في حقوق الملكية، ومن ثم اخذ مؤشر الربحية بالتحسن اذ توصل الى 119.02% سنة 1995، واستمر بالتحسن في السنوات اللاحقة ليبلغ 181.13% سنة 1999، وذلك لارتفاع صافي الربح بمعدل أكبر من حقوق الملكية، واما في السنوات (2000-2005) شهد تقلبات طفيفه في المؤشر، واما سنة 2006 تحسن المؤشر ليصل 813.53%، وكذلك الحال في سنة 2007 ليسجل اعلى مستوى خلال مدة البحث اذ بلغ 973.27% بسبب ارتفاع نسبة العائد بشكل أكبر من

حق الملكية اي شهدت تحسناً في صافي الارباح، اما السنوات (2008-2010) تذبذب المؤشر بين الارتفاع والانخفاض، الا ان ارتفع المؤشر ليلغ 248.92% سنة 2011 وكذلك سنة 2012. اما بخصوص مؤشر السيولة، من الجدول (3) تبين ان مؤشر السيولة بلغ 12.72% سنة 1990، ثم اخذت هذه النسبة بالتقلبات بين الارتفاع والانخفاض حتى استقرت عند 29.12% سنة 1995، وفي السنوات اللاحقة اخذ المؤشر اتجاه الانخفاض سنة 2000 حيث بلغ 14.47%، ومن بعد ذلك بدأ المؤشر بالتحسن تدريجياً وبشكل جيد الى ان وصل الى 314.02% سنة 2005، نتيجة للارتفاع في اجمالي النقدية نسبة الى الموجودات، اما في سنة 2010 انخفضت الى النسبة 74.58% بسبب ارتفاع اجمالي الموجودات نسبة الى اجمالي النقدية، الا ان في سنة 2012 ارتفعت النسبة الى 289.47% نتيجة التحسن في اجمالي النقدية نسبة الى الموجودات اما بالنسبة لمؤشر ملاءة رأس المال، شهدت نسبة هذا المؤشر سنة 1990 7.38%، حيث استقر بالانخفاض الى ان بلغ 0.88% سنة 1995، بسبب الارتفاع الكبير في حجم الودائع نسبة الى حق الملكية، اما في سنة 2000 حيث بلغت النسبة 1.26% نتيجة لارتفاع الطفيف في حقوق الملكية نسبة الى اجمالي الودائع، واما في السنوات اللاحقة عاودت هذه النسبة الى الانخفاض وبشكل كبير فقد وصلت الى 0.61% في سنة 2005، واما فيما بعد اخذ هذا المؤشر بالتحسن حيث بلغ 5.13% سنة 2010، نتيجة التحسن في حقوق الملكية، وايضاً في سنة 2012 حيث بلغ هذا المؤشر 6.54%، انظر الجدول (3). وكذلك مؤشر توظيف الاموال، يتبين من الجدول (3) ان المؤشر بلغ 5.6% سنة 1990، اما في السنوات اللاحقة استقرت النسبة بالانخفاض لتصل الى 3.86% سنة 1995، نتيجة انخفاض اجمالي الايرادات بالنسبة الى اجمالي الاستثمارات، اما في سنة 2000 اخذت النسبة بالارتفاع حيث بلغت 8.86%، و من ثم انخفضت النسبة بشكل طفيف حيث بلغت 8.32% سنة 2005، الا ان في السنوات اللاحقة اخذت النسبة بالتحسن الى ان وصلت 45.09% سنة 2010، نتيجة لارتفاع اجمالي الايرادات الى اجمالي الاستثمارات، وكذلك الحال بالنسبة للسنوات اللاحقة. (www.rafidain-bank.gov.iraq).

3. واقع السياستين التجارية والاستثمارية للاقتصاد العراقي للمدة 1990-2012

يتناول هذا البحث واقع السياسة التجارية والاستثمارية في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الاشارة الى التغيرات الاقتصادية الحاصلة للسياستين للمدة المذكورة، ومن ثم

تحليل مؤشراتنا.

3.1 السياسة التجارية

بلغت 2.681 مليار دولار، وخلال النصف الثاني من العقد ونتيجة لتوقيع العراق مذكرة التفاهم التي سمح بموجبها للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط واستيراد كميات محدودة من السلع الاساسية، حيث بدأت الاستيرادات بالارتفاع حتى وصلت 9.097 مليار دولار في نهاية عقد التسعينات 1999، شهدت سنة 2005 ارتفاع قيم الاستيرادات بعد رفع الحظر التجاري مما سمح للعراق باستيراد كميات كبيرة من السلع فارتفعت نتيجة لذلك الاستيرادات لتصل الى 30.649 مليار دولار، واستمرت بالارتفاع ليصل 47.207 مليار دولار سنة 2010، وكذلك الحال لسنة 2012 حيث بلغ 59.832 مليار دولار، (www.cbi.iq).

3.1.3 الميزان التجاري

خلال عقد التسعينات بدأت العجوزات بالظهور المستمر خلال المدة (1991-1996) بعد توقف الصادرات النفطية للعراق اذ بلغ 1.304- مليار دولار وصولاً الى ادنى مستوى 0.179- مليار دولار، ثم بدأت العجوزات بالانخفاض بعد تلك المدة تم تحقيق فائض خلال سنة 2000 بلغ 7.734 مليار دولار نتيجة للزيادة الحاصلة في الصادرات بعد السماح للعراق باعادة التصدير وبدأ الفائض بالتراجع ليشهد سنة 2005 ظهور العجز من جديد اذ بلغ 13.016- مليار دولار نتيجة للزيادة الكبيرة في قيمة الاستيرادات، واستمر العجز في الميزان التجاري لنهاية سنة 2010، ومن بعد ذلك حدث تحسناً ملحوظاً في سنة 2012 حيث بلغ 24.899 نتيجة لارتفاع حجم الصادرات وكذلك ارتفاع اسعار النفط، (www.cbi.iq).

ارتكزت السياسة التجارية في العراق مثلما هو الحال في اقلية البلدان النفطية على النفط بوصفه السلعة الرئيسة في هيكل الصادرات حتى بلغت نسبة مساهمته ما يقارب من 95% خلال عقد الثمانينات، وقد ادى هذا الاعتماد المطلق على النفط الى تذبذب حجم عوائد الصادرات وهبوطها بسبب عدم استقرار اسعار النفط الخام في السوق الدولية، في حين حظيت الاستيرادات باهمية متزايدة خاصة في النصف الاول من عقد الثمانينات وما بعدها لتلبية المتطلبات التي افرزتها الحرب . ولتوضيح التطورات الحاصلة في السياسة التجارية للعراق هي كالآتي، (www.cbi.iq تقرير البنك المركزي العراقي، 2004)

3.1.1 الصادرات

اصيبت التجارة الخارجية للعراق بتوقف شبه تام خلال عقد التسعينات نتيجة الحصار الاقتصادي الذي اوقف الدعم الخارجي للعراق ونتيجة لذلك توقفت الصادرات النفطية، لتتخفف قيام الصادرات حتى وصلت الى مستويات متدنية جدا وصلت الى 1.730 مليار دولار في سنة 1991 ، ثم الى 1.963 مليار دولار في سنة 1995. وشهد النصف الثاني من العقد المذكور تحسناً طفيفاً في قيام الصادرات بعد توقيع العراق لمذكرة التفاهم اذ سمح للعراق في ضوءها بتصدير كميات محدودة من النفط الخام مقابل كميات من الغذاء والدواء، ونتيجة لذلك ارتفعت الصادرات لتصل الى 13.067 مليار دولار في سنة 1999 ، وشهد سنة 2000 ارتفاع قيمة الصادرات حتى وصلت الى 18.742 مليار دولار ، الا انها بدأت بالانخفاض بعد ذلك السنة لتصل الى 9.711 مليار دولار عند سنة 2003 نتيجة الظروف السياسية، في حين ان سنة 2005 شهد تحسناً في قيمة الصادرات لتصل الى 17.633 مليار دولار، واستمرت بالتحسن الى ان بلغت 46.745 مليار دولار سنة 2010، وكذلك الحال لسنة 2012 حيث بلغت 84.731 مليار دولار نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام، (www.cbi.iq).

3.1.2 الاستيرادات

توقفت الحركة التجارية للعراق مع العالم الخارجي بعد احداث حرب الخليج الثانية وما ادت اليه من فرض حصار اقتصادي شبه تام على العراق، وبذلك بدأت الهبوطات الحادة في اقيام الاستيرادات اذ وصلت الى ادنى مستوى لها في سنة 1994 عندما

1994، ومن ثم أخذت بالتقلبات الى نهاية سنة 2003 ، وبعدها بدأت الاستثمارات تتحسن اذ بلغت حجم الاستثمارات سنة 2005 ، 11.060 مليار دولار، واستمر بالتحسن في سنة 2010 ليصل 21.980 مليار دولار، وكذلك الحال لسنة 2012 ليبلغ 33.461 مليار دولار، (www.cbi.iq).

3.2.2 الادخارات

خلال عقد التسعينات بدأت الانخفاضات حدة في الادخارات نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمستويات كبيرة جدا بسبب الحصار الاقتصادي حتى وصلت المدخرات الى ادنى مستوياتها لتسجل قيمة سالبة خلال سنة 1991 بلغت -0.257 مليار دولار نتيجة الحرب انذاك، وخلال النصف الثاني من العقد بدأت المدخرات بالتحسن البسيط نتيجة لارتفاع حجم الناتج المحلي بعد السراح للعراق باعادة تصدير النفط الخام، لتصل المدخرات الى 5.578 مليار دولار في سنة 1995 ، حافظت المدخرات على قيم متقاربة لتصل الى 6.119 مليار دولار سنة 2000 ، غير ان سنة 2005 شهد تحسناً في حجم المدخرات لتصل الى 7.542 مليار دولار بسبب الانخفاض في حجم الاستهلاك، ومن ثم استمر التحسن في حجم المدخرات ليصل الى 29.371 مليار دولار سنة 2010 ، واستمر التحسن وبشكل ملحوظ سنة 2102 ليبلغ 69.817 مليار دولار، (www.cbi.iq).

3.2.3 فجوة الموارد

حققت الفجوة اتساعاً ملحوظاً اذ بلغت (-17.909) مليار دولار سنة 1990، نتيجة التوسع في الاستثمارات و انخفاض الادخارات بعد التوسع في الاستهلاك المحلي، وبعد ذلك استمرت الفجوة بالانخفاض ليصل الى مستويات متدنية اذ بلغت -0.015 مليار دولار سنة 1995، وتعتبر هذه من الحالات السلبية كون ان حجم الاستثمار ينخفض بشكل كبير وبالمقابل شهدت الادخارات انخفاضاً كبيراً ، ومن ثم بدأت فجوة الموارد بالتحسن ليصل الى مستويات بسيطة اذ بلغت 0.891 مليار دولار سنة 2000، وبعد ذلك بدأت بالتراجع نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق اذ بلغت (-3.518) مليار دولار سنة 2005، ومن ثم اخذ بالتحسن ليصل الى 7.391 مليار دولار سنة 2010 ، واستمرت بالتحسن سنة 2012 اذ بلغت 36.356 مليار دولار، (www.cbi.iq).

جدول (4) : مؤشرات السياسة التجارية في العراق للمدة (1990-2012) مليار دولار

المؤشرات السنوات	حجم الصادرات	حجم الاستيرادات	الميزان التجاري
1990	13.710	9.909	3.801
1991	1.730	3.034	1.304-
1992	2.108	4.254	2.146-
1993	1.794	3.418	1.624-
1994	1.720	2.681	0.961-
1995	1.963	2.891	0.928-
1996	2.764	2.943	0.179-
1997	6.385	3.682	2.703
1998	7.427	4.986	2.441
1999	13.067	9.097	3.97
2000	18.742	11.008	7.734
2001	12.872	11.152	1.720
2002	12.219	9.817	2.402
2003	9.711	9.934	0.223-
2004	17.810	21.302	3.492-
2005	17.633	30.649	13.016-
2006	27.503	24.993	2.51
2007	35.271	24.821	10.45
2008	56.942	40.008	16.934
2009	36.301	43.719	7.418-
2010	46.745	47.207	0.462-
2011	71.212	51.553	19.659
2012	84.731	59.832	24.899

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (نشرات صندوق النقد العربي والبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفه)

3.2 السياسة الاستثمارية

تأثرت السياسة الاستثمارية في العراق بطبيعة الظروف الاستثنائية التي عاشها البلد خلال مدة البحث، وتوضيح واقع تلك السياسة من خلال المتغيرات الاساسية الممثلة لها يمكن مطالعة البيانات الواردة بالجدول (5) وكالاتي :

3.2.1 الاستثمارات

بدأت الاستثمارات بالانخفاض مع مطلع التسعينيات حيث بلغ حجم الاستثمارات سنة 1991 ، 3.814 مليار دولار، نتيجة التراجعات الحادة في مجمل موازنات الاقتصاد العراقي بسبب الحصار الاقتصادي، واستمرت لتصل 2.734 مليار دولار سنة

اهداف البحث وباستخدام البرنامج الاحصائي (Minitab, V., 16)، اذ ان هذه الطريقة تعمل على تحديد المتغيرات المستقلة التي لها تأثير في المتغير المعتمد، وتستبعد المتغيرات المستقلة التي ليس لها تأثير في تلك المتغيرات، وكذلك النموذج يحاول قياس اثر السياستين في اداء المصرف التجاري كلا على افراد وعلى كل مؤشر من مؤشرات الاداء الاربعة، المتغيرات التي سيتم بحثها في النموذج هي كالاتي(السيفو، 2006، 46).

4.1.1 المتغيرات التابعة

يحتوي النموذج على اربعة متغيرات معتمدة تمثل اداء المصرف التجاري تتمثل في الاتي:

أ. (Y1): مؤشر الربحية: تم الاعتماد على هذا المؤشر والممثل في (صافي الربح بعد الضرائب ÷ حق الملكية) بوصفه المتغير المعتمد الاول الذي يمثل اداء المصرف التجاري، حيث تعمل المصارف التجارية على زيادته باستمرار.

ب. (Y2): مؤشر السيولة: والممثل في (النقد في المصرف ÷ اجمالي الموجودات) وزيادها يعني رفع قدرة المصرف التجاري على مواجهة طلبات المودعين، وبالعكس.

ت. (Y3): مؤشر ملاءة رأس المال: يشمل (حق الملكية ÷ اجمالي الموجودات) وان ارتفاع هذا المؤشر يعني اعتماد المصرف التجاري على رأس ماله بصورة أكبر في تكوين الموجودات.

ث. (Y4): مؤشر توظيف الاموال: يأخذ هذا المؤشر (اجمالي الايرادات ÷ اجمالي الاستثمارات) اذ يسعى المصرف التجاري الى رفع هذه النسبة والتي تؤثر ارتفاع معدل توظيف الموارد المتاحة للمصرف التجاري.

4.1.2 المتغيرات المستقلة

يتضمن النموذج على (6) متغيرات مستقلة تعبر عن السياستين التجارية والاستثمارية، وتتمثل في الاتي:

4.1.2.1 متغيرات السياسة التجارية

1. (X1) اجمالي الصادرات / كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، تمثل الركن الاساسي في السياسة التجارية، والمصدر الاساسي في الحصول على العملات الاجنبية، ويعد مؤشراً مهماً لتطور اقتصاد البلد، (ابو شرار، 2010، 62).
2. (X2) اجمالي الاستيرادات / كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، يساعد في توفير السلع والمستلزمات الضرورية التي تدخل في الصناعات، فضلاً عن توفير السلع الاستهلاكية لسد حاجة المجتمع، (ابو شرار، 2010، 70).

جدول (5) : مؤشرات السياسة الاستثمارية في العراق للمدة (1990-2012) مليار دولار

المؤشرات السنوات	اجمالي الادخارات	اجمالي الاستثمار	فجوة الموارد
1990	1.049	18.958	-17.909
1991	0.257-	3.814	-4.071
1992	0.325-	4.003	-4.328
1993	3.190	3.189	0.001
1994	2.719	2.734	-0.015
1995	5.578	5.593	-0.015
1996	5.435	5.454	-0.019
1997	5.268	5.284	-0.016
1998	5.401	5.003	0.398
1999	5.292	4.679	0.613
2000	6.119	5.228	0.891
2001	5.435	4.735	0.700
2002	6.740	4.734	2.006
2003	5.346	4.222	1.124
2004	0.846	2.006	-1.160
2005	7.542	11.060	-3.518
2006	20.277	12.243	8.034
2007	23.813	8.224	15.589
2008	45.291	19.770	25.521
2009	138.57	12.570	126
2010	29.371	21.980	7.391
2011	59.765	28.812	30.953
2012	69.817	33.461	36.356

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (نشرات صندوق النقد العربي والبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة)

4. تقدير وتحليل اثر السياستين التجارية والاستثمارية في اداء المصارف التجارية

(مصرف الرافدين) للمدة 2012-1990

سيتناول هذا البحث توصيف وبناء النموذج القياسي، لقياس اثر السياستين التجارية والاستثمارية في اداء المصارف التجارية لعينة البحث، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد افضل النتائج الممكنة للقياس الاقتصادي للبحث.

4.1 توصيف النموذج القياسي

لقياس اثر السياستين التجارية والاستثمارية لعينة البحث وللمدة (2012-1990) في اداء المصرف التجاري، تبين ان استخدام تحليل الانحدار متعدد المراحل يحقق

$$R^2 = 82.5\% \quad R^{2(adj)} = 80.9\% \quad t_{(0.05)} = 1.71 \quad D.W = 1.78$$

$$F^* = 53.09 \quad F_{(0.05)} = 2.98 \quad du_{(0.05)} = 1.65$$

$$dl_{(0.05)} = 1.14$$

$$N=23 \quad VIF=1.000$$

يتبين من النموذج المقدر اعلاه، الى ان هناك متغير مستقل وهو حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (X1) يؤثر في مؤشر الربحية لاداء مصرف الرافدين التجاري، وللاستدلال على معنوية النموذج ككل، تم احتساب قيمة $(F^*) = 53.09$ المحسوبة، وثبت أنها أكبر من نظيرتها الجدولية $(F_{(0.05)} = 2.98)$ ، وأن القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل $(R^{2(adj)})$ بلغت 80.9 %، مما يعني ان التغيرات الحاصلة في (Y1) تعزى الى التغيرات في المتغير المستقل الداخلة بالنموذج بنسبة (80.9 %) وهي حجم الصادرات، وقد اظهرت قيمة (D.W) $(1.78) =$ المحسوبة انها تقع خارج المنطقة الحرجة او خارج منطقة الحسم لأنها أكبر من القيمتين الجدوليتين العليا والدنيا لدرين واتسون، وتدل خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، وتشير قيمة $(VIF = 1.000)$ الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في النموذج المقدر. أما التحليل الاقتصادي لتفسير قيمة واشارة معلمة النموذج وفق النظرية الاقتصادية، ومدى تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع وهو مؤشر الربحية، فتبين أن قيمة وإشارة معلمة (X1) حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (0.023) موجبة، وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.14) وهي ذات دلالة معنوية احصائية، وهذا يعني وجود علاقة طردية ومؤثر بين حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الربحية للمصرف التجاري اي ان كلما ارتفع حجم الصادرات ادى الى ارتفاع مؤشر الربحية.

ب. النموذج التقديري لمؤشر السيولة

$$Y2 = 0.418 + 0.173 X3 + 0.0126 X5 + U_i$$

$$S.E = 1.612 \quad 0.107 \quad 0.0384 \quad 0.135$$

$$t^* = (6.12) \quad (7.03) \quad (3.19) \quad (4.17)$$

$$R^2 = 69.7\% \quad R^{2(adj)} = 65.3\% \quad t_{(0.05)} = 1.71 \quad D.W = 1.73$$

$$F^* = 38.06 \quad F_{(0.05)} = 2.98 \quad du_{(0.05)} = 1.65 \quad dl_{(0.05)} = 1.14$$

$$VIF = 1.000 \quad N=23$$

يشير النموذج التقديري اعلاه، بان هناك متغيرات مستقلة لها تأثير في اداء مصرف الرافدين التجاري في جانب السيولة، الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

3. (X3) الميزان التجاري، يشير الى الفرق بين الصادرات والاستيرادات للبلد في حالة وجود فائض في الميزان التجاري اي ارتفاع حجم الصادرات على الاستيرادات، يعد مؤشراً جيداً، (ابو شرار، 2010، 81).

4.1.2.2 متغيرات السياسة الاستثمارية

1. (X4) اجمالي الادخار/ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (X4) له تأثير مباشر في النشاط الاقتصادي بوصفها المصدر الاساسي لتمويل المشاريع التنموية، (ابو فخر، 1997، 14).

2. (X5) اجمالي الاستثمار/ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يعد المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي وبذلك له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في البيئة الاقتصادية، (الشكرجي، 1999، 37).

3. (X6) فجوة الموارد، عبارة عن الفرق بين اجمالي الادخارات واجمالي الاستثمارات في البلد وفي حالة اتساع حجم الفجوة يعني عدم قدرة المدخرات عن سد حاجة الاستثمارات وبالتالي يعد ذلك سلباً على اقتصاد البلد، (ابو شرار، 2010، 81).

4.2 بناء النموذج القياسي

لابد من وضع نموذج البحث بصيغته القياسية العامة وكالاتي:

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + U_i$$

سيتم استخدام اسلوب الانحدار متعدد المراحل في تحليل البيانات، وهذه الطريقة تتبدي بنموذج اولي شامل لكافة المتغيرات المستقلة المتوقع تأثيرها في المتغير التابع، ومن ثم تبدا عملية اختيار النموذج الافضل من بين النماذج الممكنة استناداً الى الاختبارات الاحصائية والقياسية، وبالتالي يتم ادخال كافة المتغيرات المستقلة وذلك لتحديد العلاقة بينها وبين المتغير التابع، ومن ثم يتم تعديل النموذج الاولي بصورة متكررة (باضافة او ازالة متغير مستقل او اكثر)، مما يؤدي الى الوصول نموذج جديد يعطي افضل تفسير للعلاقة المدروسة، (اموري وعصام، 1999، 63).

4.3 تقدير وتحليل اثر السياستين التجارية والاستثمارية في اداء مصرف الرافدين التجاري للمدة 1990-2012

أ. النموذج التقديري لمؤشر الربحية

$$Y1 = 0.192 + 0.023 X1 + U_i$$

$$S.E = 1.422 \quad 0.121$$

$$t^* = (4.17) \quad (6.14)$$

وثبت أنها أكبر من نظيرتها الجدولية ($F_{(0.05)} = 2.98$) ، وأن القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل ($R^2(adi) = 75.3\%$) ، مما يعني ان التغيرات الحاصلة في (Y4) تعزى الى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة بالنموذج بنسبة (75.3 %) وهي (الميزان التجاري و اجمالي الاستثمارات) ، وقد اظهرت قيمة ($D.W = 1.83$) المحتسبة انها تقع خارج المنطقة الحرجة او خارج منطقة الحسم لأنها أكبر من القيمتين الجدوليتين العليا والدنيا لدرين واتسون، وتدلل على عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي، وتشير قيمة ($VIF = 1.000$) الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في النموذج المقدر. أما التحليل الاقتصادي لتفسير قيم وإشارة معاملات النموذج 'طبقاً للنظرية الاقتصادية، ومدى تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وهو مؤشر السيولة، فتبين أن قيمة وإشارة معلمة (X3) الميزان التجاري (0.315) موجبة، وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.17) وهي ذات دلالة معنوية احصائية، وكذلك قيمة و إشارة معلمة (X5) اجمالي الاستثمارات (0.0664) موجبه، وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.03) وهي ذات دلالة معنوية احصائية، مما يعني وجود علاقة طردية ومؤثر بين (الميزان التجاري و اجمالي الاستثمارات) و توظيف الاموال.

5. الاستنتاجات والمقترحات

5.1 الاستنتاجات

1. تعد المصارف التجارية مصدراً مهماً للنهوض بالواقع الاقتصادي، وذلك من خلال قدرتها على تقديم القروض للمشاريع الاستثمارية بكل انواعه لضمان استمرارية التنمية الاقتصادية.
2. تقدم المصارف التجارية الخدمات المالية المتعددة والتي يمكن من خلالها تسيير كافة الانشطة الاقتصادية، فضلا عن انها تستفيد من الودائع التي تدعم عملياتها التجارية والاستثمارية والتي من خلالها تخلق ودائع جديدة.
3. تعد عملية تقييم الأداء ضرورية لتفعيل وتحسين اداء المصارف التجارية، وذلك بتشخص الايجابيات والسلبيات للانشطة المصرفية من جهة، ومن جهة اخرى تعد عملاً اساسياً في تطوير النشاط المصرفي.
4. اتضح ان عملية التقييم للانشطة المصرفية التجارية تساعدها على رسم وتنفيذ الخطط المالية السنوية والتي تكشف عن مدى اسهامها في عملية التنمية الاقتصادية.

(X3) ، و اجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (X5)، وللتأكد من معنوية النموذج تم احتساب قيمة ($F^* = 38.06$) المحتسبة، وثبت أنها أكبر من نظيرتها الجدولية ($F_{(0.05)} = 2.98$) ، وأن القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل ($R^2(adi) = 65.3\%$) ، مما يعني ان التغيرات الحاصلة في (Y2) تعزى الى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة بالنموذج بنسبة (65.3 %) وهي (الميزان التجاري، اجمالي الاستثمارات) ، وقد اظهرت قيمة ($D.W = 1.73$) المحتسبة انها تقع خارج المنطقة الحرجة او خارج منطقة الحسم لأنها أكبر من القيمتين الجدوليتين العليا والدنيا لدرين واتسون، وتدلل على عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي، وتشير قيمة ($VIF = 1.000$) الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في النموذج المقدر. أما التحليل الاقتصادي لتفسير قيم وإشارة معاملات النموذج 'طبقاً للنظرية الاقتصادية، ومدى تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وهو مؤشر السيولة، فتبين أن قيمة وإشارة معلمة (X3) الميزان التجاري (0.173) موجبة، وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.03) وهي ذات دلالة معنوية احصائية، وكذلك قيمة و إشارة معلمة (X5) اجمالي الاستثمارات (0.0126) موجبه، وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.17) وهي ذات دلالة معنوية احصائية، وهذا يعني وجود علاقة طردية ومؤثر بين (الميزان التجاري و اجمالي الاستثمارات) ومؤشر الربحية للمصرف الرافدين التجاري.

ت. النموذج التقديري لمؤشر ملاءة راس المال

لا يوجد اي متغير من المتغيرات المستقلة تؤثر في مؤشر ملاءة راس المال

ث. النموذج التقديري لمؤشر توظيف الاموال

$$Y4 = 0.451 + 0.315X3 + 0.0664X5 + U_i$$

$$S.E = 0.402 \quad 1.319 \quad 0.109$$

$$t^* = (3.371) \quad (8.17) \quad (4.03)$$

$$R^2 = 79.7\% \quad R^2(adi) = 75.3\% \quad t_{(0.05)} = 1.71 \quad D.W = 1.84$$

$$F^* = 23.19 \quad F_{(0.05)} = 2.98 \quad du_{(0.05)} = 1.65 \quad dl_{(0.05)} = 1.14$$

$$VIF = 1.000 \quad N = 23$$

يتضح من النموذج المقدر، بان هناك متغيرين مستقلين يؤثران في مؤشر توظيف الاموال لمصرف الرافدين ، الاول هو الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (X3) ، والثاني اجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (X5)، وللتأكد من معنوية النموذج تم احتساب قيمة ($F^* = 23.19$) المحتسبة،

5. اظهرت مؤشرات تقييم الاداء المالي المصرفي (مصرف الرافدين)، وللمدة (1990-2012) ان الاداء جيد للمصرف المذكور، وهذا يعكس نجاح الادارة المصرف التجاري في التخطيط والتنظيم .
6. تبين ان للسياسات الاقتصادية ولاسيما الاستثمارية والتجارية اثار فعالة في اداء المصارف التجارية ، حيث انها تساعد على خلق مناخ اقتصادي .
7. توصل البحث في الجانب القياس الاقتصادي بان السياسة التجارية ولاسيما الصادرات و الميزان التجاري تؤثران ايجابياً وبمعنوية احصائية في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الرافدين خلال المدة (1990-2012).
8. تبين ان السياسة الاستثمارية ولاسيما اجمالي الاستثمارات تؤثر ايجابياً وبمعنوية احصائية في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الرافدين خلال المدة (1990-2012).

5.2 المقترحات

1. دعم وارشاد الموظفين والعاملين في المصارف في كيفية التعامل مع العمليات المصرفية الحديثة وتطويرها مما قد يساعد في تفعيل كفاءة المصرف وكسب ثقة الجمهور، مما يؤدي الى رفع محفزات الادخار بمختلف انواعها للتعامل مع المصرف .
2. زيادة عدد المصارف والفروع الخاصة بها، لتنشيط الحركة المصرفية وتقريبها من المصارف العالمية، مما يؤدي الى خلق حالة المنافسة وتوسيع الاستثمارات.
3. تعزيز مبادئ الحوكمة والافصاح والشفافية في المصارف كافة من خلال البنك المركزي في الرقابة والتدقيق لدعم القطاع المصرفي ولتمكينها من المساهمة في دعم قطاع التجارة.
4. تعزيز الاستقلال المصرفي من خلال البنك المركزي لدعم التنمية الاقتصادية في كافة القطاعات لاسيما التجارة.

فائمة المصادر

1. اموري وعصام، هادي كاظم وخضير ، (1999)، طبيعة البيانات الاحصائية وبناء النماذج القياسية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان-الاردن.
2. ابو شرار، علي عبد الفتاح، (2010)، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الاردن.
3. آل ادم ، يوحنا وسليمان اللوزي، (2000)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة المنظمات، الطبعة الاولى، عمان -الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
4. البنك المركزي العراقي (2003 ومطلع 2004)، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك، المديرية العامة للاحصاء والابحاث <http://www.cbi.iq>، بغداد-العراق.
5. تقارير ونشرات البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث <http://www.cbi.iq>، بغداد-العراق.
6. تقارير مصرف الرافدين لسنوات متعددة، www.rafidain-bank.gov.iq.
7. التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام (2015)، <http://www.cbi.iq>.